الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في مجال التدريس وانعكاسه على أدائها في العمل "دراسة تحليلية"

The social status of wmen working in the field of teaching and its reflection on their performanceat work _ an analytical study

د. سعاد فرج شبيك. أستاذ علم الاجتماع المساعد. كلية التربية بنغازي. جامعة بنغازي.

Dr: Souad. f. Shabbik. Assistant Professor of Sociology. Benghazi College of Education. Benghazi University.

Email: souad.shebbik@uob.edu.ly.

تاريخ استلام البحث **2022 / 9 / 14** **تاريخ قبول البحث** **2022 / 10 / 22**

الملخص: هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل الوضع الاجتماعي للمرأة الليبية العاملة في مجال التدريس ومدى انعكاسه على أدائها في العمل، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي الذي يعتمد على التحليل الكيفي للبيانات المتاحة، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة منها ما يلي: أن أغلب النساء العاملات تتمركز في قطاع التعليم (مجال التدريس). كما تبين من خلال العرض التاريخي لوضع المرأة أنها مرت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية كان لها الأثر على مقدار إسهامها وكفاءتها في العمل. كما تبين أن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها الأنثى لا تنمي فيها الطموح والاتقان في العمل وتحد من قدراتها على العمل بكفاءة وتضعف فيها روح العمل وتجعل منها شخصية سلبية.

الكلمات المفتاحية: الوضع الاجتماعي – المرأة العاملة – الأداء في العمل

Abstract: The study aimed to describe and analyze the social situation of Libyan women working in the field of teaching and the extent of its Reflection on their performance at work where the study used the descriptive approach and the historical approach, which depends on the avilabledata – the study Conclusions in cluding: Most of the working women are concentrated in the education sector (the field of teaching). it was found Through the historical presentation of the status of women, that they wont through social, economic, political and cultural conditions that had an impact on the amount of their contribution and efficiency at work. It was found that the methods of socialization that the female receives do not develop the values of ambition and workmanship, limit her ability to work efficiently, weaken the spirit of work, and make her a negative personality.

Key words: The social status – Working women – Performance at Work.

المقدمة: نظراً لما يعانيه قطاع التعليم في المجتمع الليبي بشكل عام من التدني في جودته فحسب تقدير التنافسية العالمي (2022) أوضحت خروج ليبيا من مؤشر جودة التعليم بسبب عدم توافر أبسط معايير جودة التعليم فيها، كما تشير نتائج الأبحاث والدراسات والتقارير الصادرة عن جهات متعددة إلى أن المنظومة التعليمية بكل مستوياتها (رياض أطفال- تعليم أساسي ومتوسط تعليم جامعي) تعاني تدنياً في جميع جوانب العملية التعليمية وتدنياً في الكفاءات الأدائية والمهنية لأغلب معلميه الأمر الذي انعكس على مخرجات التعليم وفي الواقع تشير أصابع الاتهام إلى دور المرأة في العملية التعليمية حيث بينت الإحصائية المتوفرة إلى أن مجال التعليم (مهنة التدريس) يشكل أغلب القوى العاملة من العنصر النسائي حيث بلغت نسبته في إحصاء (2006) إلى (70%) من القوى العاملة النسائية ثم زادت إلى (93%) في إحصاء (2012) وعليه نرى أن مهنة التدريس لديها قوة جذب للمرأة العاملة أكثر من غيرها من المهن على اعتبار أنها مناسبة لظروفها، غير أن حقيقة الوضع الاجتماعي للمرأة قد يكون عائقا أمام قيامها بدور المعلم، بسبب ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقها أسرياً واجتماعياً، بسبب النظرة التقليدية التي مازالت سائدة رغم التغير النسبي الذي طرأ على وضعها الاجتماعي والاقتصادي إلا أن واقعها الاجتماعي لا يزال مثقلاً بالقيم والمفاهيم الاجتماعية الموروثة وبالرغم من أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كفيلة بتغير وضع المرأة إلا أن هذا التغير قد لا ينعكس بنفس الكيفية على أفكار الناس واتجاهاتهم، فواقع المرأة الاجتماعي والشخصي لا يزال يعاني قصوراً نتيجة لبعض القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي تحدد الدور الذي تقوم به في النشاط الاقتصادي حيث يقتصر دورها في معظم الأحيان على نوع معين من المهن ويفضل أن تعمل في مجال التدريس للاعتقاد أنها مهنة سهلة وبسيطة تتناسب مع طبيعتها.

إلا أن مهنة التدريس ليست سهلة بل هي مسؤولية صعبة تتطلب قوى بشرية لها مواصفات خاصة فالعبرة لا تكمن في أيهما أنسب لمهنة التدريس الرجل أم المرأة؟ ولكن تكمن في الإعداد والاستعداد الشخصي لهذه المهنة، فهناك إجماع على أن المعلم يعد حجر الزاوية في العملية التعليمية أي هو الأداة التي يمكن أن تتحقق بها النتائج والأهداف التربوية، فالعملية التعليمية حسب ما يراها الخبراء مهما استحدثت من طرق وأساليب وتقنيات حديثة وطرق وتدريس، فإنها لا تؤدي في الغالب إلى تحقيق الأهداف إذ إن ذلك يعتمد على نوع المعلم ومستواه ومدى ما يملكه من قدرات تساعده على ممارسة المهنة.

وتأسيساً على ما سبق جاءت الدراسة الحالية لتتناول موضوع الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في مجال التدريس ومدى انعكاسه على أدائها في العمل.

مشكلة الدراسة: تعد مهنة التدريس مجال له قوة جذب للمرأة العاملة حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن العنصر النسائي يشكل (26.4%) من مجموع القوى العاملة حسب إحصائيات (2006) ثم زادت إلى (30.4) في إحصائية (2012)، ويشكل مجال التعليم أغلب القوى العاملة من العنصر النسائي حيث بلغت نسبته في إحصاء (2006) إلى (70%) من القوى العاملة النسائية ثم زادت إلى (93%) في إحصاء (2012) وقد دلت بعض الدراسات المحلية على مصداقية تمركز النساء العاملات في مجال التدريس منها دراسة شبيك (1999) عن كفاءة المعلمة في مرحلة التعليم الأساسي التي توصلت في إحدى نتائجها إلى أن نسبة المعلمات في مجتمع الدراسة بلغ (100%) من أفراد العينة، ونرى أن مهنة التدريس لديها قوة جذب للمرأة أكثر من غيرها للاعتقاد بأنها مهنة مناسبة لوضعها الاجتماعي ولا تعارض واجباتها ومسؤولياتها الاجتماعية.

وبالرغم من ملاءمة التدريس لطبيعة المرأة كما يقال إلا أن بعض الدارسين والمهتمين يخشون أن يتحول التدريس إلى مهنة أنثوية الأمر الذي يجعل دور المرأة في ميدان التعليم يفوق دور الرجل أهمية، وهذه الأهمية لا تكمن في ارتفاع نسب النساء العاملات في مجال التدريس فحسب ولكن تكمن في أن ميدان التعليم يشهد تغيرات أساسية في محتويات البرامج وأساليب التعليم ووسائله، كذلك عمليات التطور المستمر التي يشهدها المجتمع وانعكاس ذلك على النظام التربوي، هذه الأمور تلزم العاملين في مجال التدريس أن يكونوا على قدر عال من الكفاءة لمواجهة متطلبات المهنة.

ولما كانت المرأة هي المرشحة للقيام بدور المعلم فإن أداءها المهني وكفاءتها في التدريس تستوجب أن تكون ملائمة لتحمل هذا الدور، فقد أثبت علمياً أن "نجاح العملية التعليمية في كل أبعادها يقع (60%) منه على المعلم، فيما يتوقف نسبة (40%) الباقي على المناهج والكتب والإدارة والأنشطة الأخرى" (عربي، الهمالي، 1988: 34) فالمعلم باستطاعته أن يؤدي أدوار متعددة ومتغيرة ومتسارعة بالنظر لطبيعة عمله في خلق الآثار المتضاعفة على الآخرين.

كما لم يعد دور المعلم مقصوراً على التعليم ونقل المعارف إلى أذهان التلاميذ، وإنما هناك أدوار أخرى تهدف في جملتها إلى جعل المعلم قائداً ومنظماً ومديراً للمواقف التعليمية بحيث يستطيع من خلال ما يقدمه للتلاميذ من خبرات مؤثرة وفعالة أن يصل إلى تحقيق أهداف أكثر قيمة وأهمية لدور الذي يقوم به المعلم في إنجاح العملية التربوية لذا فإن نجاح المرأة المعلمة في أدائها للمهنة يتطلب مستوي عالياً من القدرة والكفاءة كي تكون قادرة على أحداث التغيرات العقلية والوجدانية والاجتماعية والسلوكية لدى المتعلمين، غير أن حقيقة الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة قد يكون عائقا أمام استطاعتها القيام بدور المعلم، بسبب ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقها أسرياً واجتماعياً وبسبب النظرة التقليدية التي مازالت سائدة رغم التغير النسبي الذي طرأ على وضعها الاجتماعي والاقتصادي إلا أن واقعها ووضعها الاجتماعي لا يزال مثقلاً بالقيم والمفاهيم الاجتماعية الموروثة، الأمر الذي يجعل المرأة المعلمة تقوم بأعمال مضاعفة في اليوم، فهي تجهد نفسها لإعطاء أسرتها حقها من حيث المنظور التقليدي، وتتحمل أعباء ومسؤوليات العمل بالتدريس، وهذه الأمور لابد أن يكون لها انعكاس على أدائها في مجال التدريس، من هنا جاءت هذه الدراسة والتي تحاول وصف وتحليل الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في مجال التدريس ومدى انعكاسه على أدائها في العمل.

أهمية الدراسة:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تصب جل اهتمامها في إطار الكشف والتقصي للوضع الاجتماعي للمرأة الليبية العاملة في مجال التدريس ومدى انعكاسه على أدائها في العمل.

- كما تأتي أهمية الدراسة من محاولتها للكشف عن دور المرأة في العملية التعليمية في شتى المراحل، ومدى قدرتها على العمل في سلك التدريس رغم ما تواجهها من تحديات قد يكون لها انعكاس على أدائها المهني.
- أيضاً أن القيام بمثل هذه الدراسة من شأنها توفير قاعدة بيانات مهمة للباحثين والمخططين وصناع القرار حول ظاهرة تأنيث التعليم مما يزيد من معرفة حيثيات وتفاصيل هذه الظاهرة وانعكاسها على العملية التعليمية، خاصة مع قلة وندرة الدراسات المحلية على حد علم الباحثة، من هنا تظهر الحاجة لمثل هذا النوع من الدراسات لما يمكن أن توفره من بيانات ومعلومات لجهات الاختصاص وصناع القرار، وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بخاصة المتعلقة بمهنة التدريس للحد من ظاهرة تدني التعليم الذي يعاني منه المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- وصف الوضع الاجتماعي للمرأة الليبية العاملة وتحليله .
- رصد الجذور التاريخية والمعطيات الاجتماعية التي خضعت لها المرأة وانعكاس ذلك على إسهامها في العمل.
- معرفة مدى انعكاس الوضع الاجتماعي للمرأة الليبية العاملة في مجال التدريس على أدائها في العمل.

مصطلحات الدراسة

- **الوضع الاجتماعي**: مفهوم الوضع يدل على المكان الذي يحتله الفرد داخل النسق الاجتماعي.

أما الوضع الاجتماعي فهو مرادف في كثير من الحالات لبعض المصطلحات الأخرى كالمكانة والدور حيث إن لكل وضع ينطوي على توقعات دور محدد (غيث، ب ت: 390) كما تعبر المكانة عن الوضع الذي يشغله الفرد في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين، وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوك الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأفراد آخرين لهم مكانات مختلفة (غيث، ب ت: 392).

وعرف "رالف لينتون" المكانة ليعني بها وضع الفرد في المجتمع وحدده بأنه "مجموعة الحقوق والالتزامات أما الدور فهو الجانب السلوكي لتنفيذه هذه الحقوق والواجبات" (غيث، ب ت: 472) ويعرف الدور بأنه "وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حد ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين" (غيث، ب ت: 390).

- **المرأة العاملة**: هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة (عبدالفتاح، 1981: 110).

التعريف الإجرائي للمرأة العاملة هي المرأة التي تعمل بوظيفة معلمة في مجال التعليم.

- **مجال التدريس**: يعرف التدريس "بأنه نشاط مقصود يقوم به شخص ما بهدف تعزيز التعليم عند شخص آخر أو إكسابه لمعلومات أو مهارات، حيث يشترط وجود معلم ومتعلم ومحتوى (Org topic .galamedu) ويعرف أيضاً كل نشاط يقوم به المعلم بدأ من توفير بيئة تعليم نموذجية لمساعدة المعلمين على تحقيق أهداف تعليمية محددة مسبقاً (حجي، 2021).
- **الأداء**: يعرف الأداء بأنه هو ما يصدر عن المستخدم أثناء قيامه بعمله من درجة تحقيق وإتمام المهام والمسؤوليات المكونة للوظيفة التي يشغلها وهو يقدر من خلال المخرجات سواء تعلقت بكمية الإنتاج أو النوعية أو السرعة في الإنجاز أو الدقة في العمل (راوية، 1999: 215).

ويعرف الأداء إجرائياً النشاط التدريسي التي تقوم به المعلمة لتحقيق الأهداف التعليمية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي الذي يعتمد على التحليل الكيفي للبيانات المتاحة، وهي تقع ضمن الدراسات الوثائقية المكتبية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على وصف وتحليل الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في مجال التدريس أي التي تقوم بدور المعلمة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: خلفية تاريخية عن الوضع الاجتماعي للمرأة:

لما كانت قدرة الفرد وكفاءته في العمل ترتبط بسلوكه الذي هو حصلة عوامل مورثة وأخرى بيئية، لذا لا يمكن عزل هذا السلوك عن إطار البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما أن سلوك الفرد لا يتأثر بالواقع فحسب، وإنما يتأثر أيضاً بالتراكمات التاريخية، باعتبار أن الواقع الذي يتولد منه السلوك يمتد عبر التاريخ.

وعليه فإن عرض مراحل التطور لوضع المرأة عبر التاريخ يتبين من استقصاء الأوضاع التي تقلبت فيها المرأة العربية بشكل عام والمرأة الليبية بشكل خاص خلال مراحل التطور التاريخي، فالمنظور التاريخي يعني أن أية ظاهرة من الظواهر الإنسانية أو الاجتماعية لا يمكن فهم حركتها ولا قوانين وجودها إلا بوضعها في سياقها التاريخي، فالوضع الذي تعيشه المرأة اليوم ما هو إلا نتاج لتراكمات ثقافية لا ترجع إلى فترة معينة، وإنما أسهمت فيها جميع مراحل التطور التاريخي التي مر بها المجتمع العربي.

لذا عندما نتحدث عن قدرة المرأة على العمل وكفاءتها فيه سواء أكان في مجال التدريس أو غيره من المجالات المهنية الأخرى فإنه يجدر بنا الإشارة إلى الوضع الاجتماعي التي خضعت لها المرأة عبر التاريخ، والتي كان لها تأثير على سلوكها وعلى مقدار إسهامها وكفاءتها في ميادين العمل، والوعي بالعوائق التاريخية التي حالت دون قيام المرأة بدورها ومشاركتها بشكل فعال وكفء في ميادين العمل.

عليه سنلقي الضوء على الوضع الاجتماعي للمرأة عبر التاريخ موضحاً الجذور التاريخية للصعوبات التي تواجه المرأة الآن وانعكاس ذلك على أدائها لعملها.

أولاً: الوضع الاجتماعي للمرأة في العصر الجاهلي والعصور الإسلامية:

جردت المرأة في العصر الجاهلي من كل ما يُكوِّن شخصيتها إذ حرمت من حقوقها الإنسانية وحرمت حتى من حقها في الحياة فوئدت وهي وليد خوفاً من العار، ولقد كان الوأد استجابة لتحديات الحروب التي عمت الحياة في تلك الفترة بسبب صعوبة الحياة الصحراوية فكانت الحروب مستمرة بين القبائل للحصول على موطئ قدم قرب نبع ماء، هذه الحروب وضعت حياة المرأة أمام خيارين صعبين، إما السبي وبذلك تسبب العار لعشيرتها أو الوأد خوفاً من عار السبي الذي كان قانون للتحارب (فرحات، محمد، 1989: 4).

ولقد أسهمت حياة الغزو والسبي والأعراف الجاهلية في قهر المرأة؛ فأصبحت غير مستقلة في ذاتها وسلوكها ومكبلة من خلال العادات والتقاليد والأعراف التي حالت دون مشاركتها في الحياة الاجتماعية (عربي، عبدالقادر، وآخرون، 1988: 34).

ومع ظهور الإسلام تغير وضع المرأة إذ رد الإسلام لها اعتبارها ورفع عنها ما لحق بها من قهر وظلم في العصر الجاهلي حيث جاءت أحكام القرآن الكريم وقواعده صريحة في تأكيد حقوقها، ومن الحقوق على سبيل المثال لا الحصر التي قررتها الشريعة الإسلامية للمرأة حقها في التملك، وفي العلم والعمل، ولها أهلية التصرف في مالها، ولها الحق في الإرث وعن حقوقها الشخصية قدر لها حق اختيار شريك حياتها ومساواتها معه في الحقوق والواجبات، وحقها في طلب الطلاق متى توفرت ظروفه وأسبابه، وعندما أعطى الإسلام المرأة حقوقها وأكد إنسانيتها أدت دوراً كبيراً في المجتمع الإسلامي، وشاركت في مختلف المجالات، حتى التي كانت قصراً على الرجال مثل الحرب والسياسة وهذه المواقف العملية للمرأة في عصر الإسلام كانت بمثابة رد فعل لما عانته قبل الإسلام (زهري، زينب، 1988: 61).

ولكن هذا الوضع لم يستمر فبعد الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بالشعوب الأخرى كالفارسية والبيزنطية، وبعد التغير الذي طرأ على البنية الاجتماعية للمجتمع المسلم نتيجة للخلافات والصراعات السياسية والقبلية على السلطة، أصيبت المرأة بنكسة حطت من مكانتها الاجتماعية التي اكتسبتها في العهد الإسلامي.

ففي العصر العباسي تحول المجتمع العربي المسلم إلى أنظمة إقطاع وحريم وموال، وعرف في هذا العصر نظام الحريم والإماء والمغنيات وكثرت الجواري وزاد انحطاط المجتمع العربي الذي رافقه احتقار المرأة ومكانتها الأمر الذي أدى إلى حجبها لاسيما الحرة خشية عليها من الإهانة، ولكي تبقي معززة مكرمة وليجعلوا بينها وبين الجارية ميزة وحاجز (خليل، أحمد، 1982: 64) هذه الأحوال أسهمت في طمس قدرات المرأة وإمكانياتها، وتشير إحدى المخطوطات القديمة إلى وضع المرأة في هذا العصر فتقول الباحثة (عايدة الطيبي) من خلال مراجعتها للمخطوط أن تدني وضع المرأة يرجع إلى

الأحوال الاجتماعية الناتجة عن الفتوحات الإسلامية غير أنها لم تؤثر على وضعها في بادي الأمر ولم تؤد إلى طمس شخصيتها بصورة مباشرة لكن عملت عليها مع مرور الزمن حتى أصبحت واضحة في العصر العباسي (الطيبي، 1976: 306- 307).

ثانياً: وضع المرأة في عهد الاحتلال الأجنبي

العهد العثماني:

تفاقم الجهل والتخلف إبان العهد العثماني في المجتمع العربي، وتزايد استعباد المرأة فحرمت في ظل هذا الحكم من القراءة والكتابة (خليل، أحمد، 1982: 74).

ويصف قاسم آمين في كتابه (تحرير المرأة) الوضع الاجتماعي للمرأة في هذا العهد فيقول "عاشت المرأة في انحطاط شديد أيا كان عنوانها في العائلة زوجة أو أما أو بنتاً، ليس لها شأن ولا اعتبار ولا رأي، خاضعة للرجل لأنه رجل ولأنها مرأة، فني شخصها في شخص الرجل، ولم يبق لها من الكون ما يسعها إلا ما استتر من زوايا المنازل، واختصت بالجهل والتحجب بأستار الظلمات واستعملها الرجل متاعاً للذة" (آمين، قاسم، 1941: 14).

الاستعمار الغربي:

وما أن تخلص المجتمع من الحكم العثماني حتى وقع تحت سيطرة الاستعمار الغرب الذي زاد من تدهور أوضاع المجتمع العربي بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.

ففي الوقت الذي كانت فيه المرأة في المجتمعات الغربية تسعى لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وتطالب بالتحرير والمساواة خاصة مع ظهور الثورة الصناعية التي كان لها دور كبير في إحداث التغيرات الاجتماعية التي شاهدتها تلك المجتمعات في مختلف المجالات لاسيما في مجال الصناعة التي استقطبت أعداد كبيرة من الأيدي العاملة خاصة من العنصر النسائي الأمر الذي أدى إلى اكتسابها نوعاً من الحرية والاستقلال، كانت المرأة العربية تعاني الفقر والجهل والتدني من وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

ورغم خضوع المجتمع العربي بأكمله لسيطرة الاستعمار الغربي إلا أن المرأة خضعت لضغوط بدرجة أشد وأقسى مما تعرض له الرجل، إذا كانت تعاني من الاستعمار ومن سيطرة الرجل وفي هذا يشير حليم بركان في دراسته (1982) بعنوان (النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية) إلى ما قاله قاسم آمين عن علاقة اضطهاد المرأة بأشكال الاضطهادات الأخرى فقال : إن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، وأن وضع المرأة الاجتماعي مرتبط بالنظام الطبقي، حيث العلاقات الاجتماعية علاقة سيد ومسود ويصعب أن تستعيد فيه انسانيتها فتعاني بذلك اغترابين اغتراباً طبيعياً واغتراباً على صعيد البنية التحتية في نطاق الأسرة فهي عبدة العبد" (بركات، حليم، 1982: 55) وفي مثل هذه الأحوال لا تكون المرأة عبدة للرجل فحسب وإنما مستعبدة في كل شؤونها وأعمالها ونفسيتها وعقلها، ذلك أن النظام الاجتماعي هو مصدر الظلم والفساد والطغيان (العرابي، 1988: 22) وفي بداية القرن العشرين ظهرت اتجاهات جديدة تنادي بضرورة إصلاح وضع الاجتماعي وإنقاذها من الجهل والغبن وتأكيد تعليمها لأن التعليم هو الوسيلة لتوعيتها بأوضاعها السيئة ويعطيها معنى لحياتها ووجودها في المجتمع وغير أن الاهتمام بتعليم المرأة لم يكن بالشكل المطلوب، يتضح ذلك من خلال التجربة التعليمية التي كانت تهتم بتعليم الذكور دون الإناث، وبالمدن دون القرى والأرياف، بسبب العقلية التي سائدة في البلاد العربية آنذاك (أمانة الشؤون الاجتماعية، الجامعة العربية، 1981: 169).

ورغم خروج المرأة للعمل في تلك الفترة إلا أن خروجها لم يكن للاضطلاع بدور العاملة في مجتمع متطور، وإنما لسد الفراغ الجزئي الناتج عن نقص الأيدي العاملة من الذكور الذين تركوا الأعمال للإسهام في الحرب ضد الاستعمار الغربي (خليل، أحمد، 1982: 119).

ثالثاً: الوضع الاجتماعي للمرأة في ظل الاستقلال:

بعد الاستقلال السياسي وقيام الحكومات الوطنية حاولت معظم البلدان العربية إيجاد حلول لمشاكلها التي ظهرت بعد الاستقلال، فلجأ قادة تلك المجتمعات إلى علاج المشاكل التي تراكمت عن الماضي بإنماء الأوجه الاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم وبالتخطيط طويل المدى، وخلق أيديولوجيا تحدد الأهداف التي تصبو إليها مجتمعاتهم (على، سيد، 1981: 146) وهذا التخطيط يتطلب المشاركة من الجنسين لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

والتنمية الشاملة كما هو معروف تعتمد على ركيزتين هما: التنمية البشرية والتنمية المادية، والتنمية البشرية تعد الركيزة الأولى للنمو المادي في المجتمع، لأن الإنسان هو العامل الحاسم في هذه التنمية، لذلك أدمجت المرأة في الخطط الإنمائية إذا لا يمكن تصور مجتمع ينمو ويحاول النهوض وينشد التقدم مهملاً نصفه الآخر.

والنساء- كما أكدت معظم الدراسات- قادرات على شتى أنواع الأعمال والمهن شأنهن في ذلك شأن الرجل عندما نتاح لهن إمكانية إظهار طاقاتهن الطبيعية "فالعلم والتراث الإنساني قد بينا -بما لا يدع مجالاً للشك- أن قدرات الرجل والمرأة وطاقاتهما متساوية في قابليتهما للنمو والتشكيل، وأنه لا فرق بين ذكر وأنثي في الإمكانية من حيث مستويات الذكاء والمهارة والتعامل، وكل ما هو شائع وموجود من فروق هو انعكاس لقوى التربية والتنشئة في الأسرة والمدرسة والبيئة المحلية والمجتمع الكبير" (عمار، 1983: 40).

وإيماناً من الحكومات العربية بضرورة إسهام المرأة، وعدم الاستغناء عن مجهوداتها لأنها تشكل نصف موارده البشرية فمن غير المعقول أن تبقى عاطلة أو غير مشاركة بشكل فعال في المجتمع؛ لذا فقد تبنت بعض البلدان العربية مواقف عقلانية نحو استخدام القوى النسائية، فسنت قوانين تضمن مشاركتهن وتحمى حقوقهن، ومع اعتراف المجتمع بدور المرأة حققت المرأة العربية إلى حد ما تقدماً كمياً وكيفياً في مجال العلم والعمل، وإن كان هذا التقدم بطيئاً بسبب عدم تحرر المرأة من القيود والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف حجر عثرة أمام طموحها.

تنسحب هذه الخلفية التاريخية على المرأة الليبية التي عاشت الظروف نفسها والأوضاع التي عانتها المرأة العربية قاطبة فالمرأة الليبية ظلت لسنوات طويلة حبيسة للمفاهيم المتخلفة التي فرضتها ظروف الاحتلال الأجنبي فعاشت حبيسة الجهل والخرافات، وعدم القدرة على التفكير الخلاق، والتفرقة في المعاملة بين الرجل والمرأة، وعدم السماح لها بالخروج من البيت إلا في حراسة مشددة، وفي المناسبات المهمة جداً وهي ملتحفة بردائها (الفراشية) لا يظهر منها إلا جزء من عينها اليمني لتري الطريق وعند بعض العائلات القادرة تمنع نساءها من السير في الشارع وكان تنقلها يتم في عربات مغلقة (كروسة) وفي الليل حين يشتد الظلام، (بن موسى، 1988: 57).

كما كان هناك حاجز بين حياة الرجل والمرأة، فللرجل عالمه الخاص، يمضى القسم الأكبر من وقته في عمله أما وقت فراغه فيقضيه مع غيره من الرجال، أما المرأة فتمضي يومها في البيت تدير شؤونها، وقلما كانت تشارك في الحياة العامة (بن موسى، 1988: 58).

من خلال العرض السابق يتضح أن المرأة مرت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية أسهمت في تشكيل بيئة ثقافية اتخذت موقفاً محدداً من المرأة، فوضع المرأة هو وليد عصور من الاضطهاد المتراكم بمظاهره المتعددة، فالبيئة التي يسيطر عليها الاستعمار الأجنبي تعمل على ترسيخ سلبيات المجتمع العربي فيها فالاستعمار العثماني رسخ دونية المرأة وزاد من استعمالها أداة ترفيهية وفرض عليها الجهل وحرمت من التعليم، وأصبحت حبيسة البيت، وركز على الجوانب الثقافية التي لا يزال تأثيرها يطبع الواقع العربي بطابع التخلف والتبعية وانتهج الاستعمار الغربي أسلوباً منظماً للوصول إلى أهدافه منها استمرار تخلف المرأة (بشير، 1990: 14) هذا كله ينتهي بنا إلى إدراك السبب بقاء المرأة طيلة هذه العصور في حالة من السلبية الكاملة كان من نتيجتها طمس شخصيتها وتعطيل إمكانياتها وفاعلياتها.

ثانياً: العوامل الاجتماعية ذات التأثير على الوضع الاجتماعي للمرأة:

أساليب التنشئة الاجتماعية:

يجمع علماء الاجتماع والتربية على أن عملية التنشئة الاجتماعية هي أهم العمليات التي يمر بها الفرد في نموه الاجتماعي والنفسي، حيث يكتسب الفرد من خلالها شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه، وهي تهدف إلى "دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها ومعتقداتها وأنماط سلوكها، فهي بمثابة ولادة اجتماعية ثانية" (عرابي، 1990: 57). كما أكد علماء الاجتماع والتربية على تأثير البيئة المحيطة بالفرد وانعكاسها عليها في مراحل تربيته الأولى وعلى تصرفاته وسلوكه في المستقبل (القاضي، 1990: 89). ونتيجة لذلك يعلق هؤلاء العلماء أهمية كبيرة على الأسرة لما لها من أثر كبير ودور بالغ الأهمية في اكتساب الفرد الخصائص والصفات السلوكية والدعائم الأولى لشخصيته منذ الطفولة، كما تعد الأسرة في المجتمع أول مؤسسة تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، للفرد حيث تتكون الأدوار والوظائف الاجتماعية داخلها مما يجعلها مركزاً لترسيخ القيم الاجتماعية، ويتم فيها أيضاً رسم الحدود الاجتماعية للأبناء، وقد كان للأسرة دور كبير في نقل مختلف المفاهيم التي أثرت في المشاركة الفاعلة والإيجابية للمرأة رغم خروجها للعمل واقتحامها للعديد من المجالات، إلا أن هذا الخروج غلف بنظام قائم من القيم والمفاهيم الاجتماعية التي عززت دونية المرأة وتحديد دورها وهامشيتها، وانعكس ذلك كفاءتها وإنتاجيتها في ميدان العمل؛ فالأسرة العربية بطبيعتها التركيبية عائلة سلطوية ولا تزال تمارس سلطة كبري

على النساء، وأن أهم ما يميز به في تنشئتها الاجتماعية هي التفرقة بين الذكور والإناث، حيث تحقن الأنثى من طفولتها بفكرة أن الولد أكثر منها قيمة وأهمية ويقول أحد المهتمين "بتتبع حياة الأنثى منذ ولادتها نلاحظ أنها تولد غير مرحب بها في أغلب الحالات"، (الخماش، 1981: 34). ويدرك الذكر والأنثى التميز بينهما في تفضيل الذكور على الإناث وفي التحيز للذكور في أغلب الأمور، والفتاة ما إن تصل سن البلوغ، حتى تتركز عليها الأضواء فجأة، وتختلف معاملة عائلتها لها، فتحد من حريتها، وتقيد حركاتها خارج البيت وداخله، وتأخذ في تعلم الأصول والواجبات التي يجب إتباعها وإقامة حواجز بينها وبين الجنس الآخر (خماش، 1981: 34) ومهما بلغت الأنثى من العمر تظل في نظر الأسرة قاصرة وتربي على الخضوع التام للعائلة، "وبسبب الظروف الاجتماعية تصبح للأنثى ثقافة مغايرة لثقافة الذكر كما أن معتقدات الأهل ومفهوم الثقافة للجنس من حيث هو مذكر أو مؤنث تلعب دوراً في الإيحاء والتوجيه بما هو مناسب أو غير مناسب لكلا الجنسين فيما يتعلق بالأخلاق والسلوك والاهتمامات والمراكز والقيمة والحركات والتعبيرات" (الخماش، 1981: 13) والأنثى في ظل تنشئتها تتقبل مكانتها ووضعها جزءاً من طبيعتها واقتناعها بان دورها يتوقف عند عالمها الخاص وهو البيت والزواج والأولاد والأسرة، واقتناعها بتحقيق ذاتها من خلال أمومتها فقط، وطمس ما عداها من إمكانات مهنية إنتاجية الأمر الذي يجعلها ترى أن النجاح والإتقان في العمل لا يتلاءم مع الدور الأنثوي، وقد يسبب لها نوعاً من الإحساس بعدم الرضا، وهذا من شأنه أن يدفع بها إلى تصور أن نجاحها الحقيقي لا يتحقق بأعمال عقلية تحققها بنفسها، ولكن يتحقق عن طريق الزواج والأولاد لهذا يقبل من المرأة تحقق ذاتها عن طريق دورها الأنثوي ولا يقبل منها أن تحقق ذاتها عن طريق التفوق في مجال العمل، خاصة إذا تحقق ذلك على حساب دورها الأنثوي الذي يعتبره البعض الدور الأول والأساسي وبذلك نجد أن أساليب التنشئة الاجتماعية للأنثى لا تنمي فيها قيم الطموح والإتقان في العمل، وإنما تنمي فيها قيماً تعتبر العمل شيئاً ثانوياً في حياتها، وتعتبر التفوق والكفاءة سمة سلبية وهناك من يرى "أن التفوق يعتبر تهديداً للمرأة لأنه يعادل لا شعورياً فقد الأنوثة" (تركي، 1986: 116) وبذلك يظهر لنا من خلال التنشئة الاجتماعية والقيم التي تغرس في المرأة عن العمل بأنها لا تنمي فيها الطموحات المهنية والعلمية بل تحد من كفاءتها وحبها للاطلاع والمبادرة والإبداع، كما تضعف فيها روح العمل وأخلاقياته وتجعل منها شخصية سلبية، والمرأة العاملة في مجال التدريس أي المعلمة من الطبيعي أن لا تشذ على ذلك إذا أنها تتأثر بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية التي تلقتها داخل الأسرة والتي سيكون لها تأثير على أدائها وكفاءتها في مهنة التدريس، والمرأة المعلمة بحكم وظيفتها لابد أن تجمع بين صفات شخصية أساسية وقدرات علمية ومهارات مهنية، فتتصف بحسن الفهم وسلامة التفكير والممارسة الفكرية والرغبة في البحث والقدرة عليه، ولابد أن تتصف بقدراتها على العمل في جماعات وفهم ديناميتها والشعور بالمسؤولية والقدرة على التأثير في الآخرين، والثقة بالنفس والآخرين وكل هذه الصفات مطلوبة في المعلمة باعتبارها عاملاً مؤثراً في حياة الناشئة، ومن ثم فأن التنشئة الاجتماعية التي تلقتها الأنثى تجعل منها معلمة قلما تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية تتطلبها مهنة التدريس.

العلاقات الأسرية والحياة الزوجية:

لاشك أن للعلاقات الأسرية والزوجية تأثيرا كبيرا سواء بالسلب أو الإيجاب على أداء الفرد وكفاءته بصفة عامة وعلى المرأة بشكل خاص، فالتطور الذي حدث بالنسبة لوضع المرأة قد أحد تغيرات على المستوى الفردي والاجتماعي، وقد أثرت هذه التغيرات في القيم السائدة في بناء العائلة وفي أدوار أعضائها.

فبعد أن كان دور المرأة محصوراً داخل البيت لرعاية الأبناء والزوج وتدبير شؤون المنزل، ودور الرجل خارج البيت لتوفير مطالب الأسرة خرجت المرأة لممارسة العمل خارج المنزل بعد اعتراف المجتمع بدورها عضواً منتجاً وفاعلاً، وبسبب بعض الحوافز التي دفعت المرأة للعمل، ومنها أنها تعمل لتحقيق إشباعات نفسية اجتماعية، كما تعمل من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي، كذلك يخفف عمل المرأة خارج المنزل من شعورها بالتبعية للرجل، ونتيجة لخروجها للعمل خارج المنزل أصبح دورها معقدا بسبب تعرضها لضغوط قوى عديدة فهي من ناحية تخضع لضغط تقاليد طبيعتها البيولوجية التي تدفعها إلى العمل المنزلي، والأمومة وإلى ضغط العمل الخارجي الأمر الذي أدى إلى تعرضها إلى صراع فيما يتعلق بالأدوار الزوجية والأسرية والأدوار الخارجية في العمل المهني، ولقد بينت إحدى الدراسات أن الإناث يتعرض لدرجات أعلى من الضغوط مقارنة بالذكور ذلك لطبيعة الالتزامات والمسؤوليات العديدة التي تضطلع بها الأنثى، بالإضافة إلى مسؤوليات العمل الخارجي (عسكر، وآخرون، 1988: 84).

لهذا نجد المرأة تواجه صعوبة في التوفيق بين عملها وبين واجباتها المنزلية، حيث توصلت دراسة الأحمر (1989) عن الأسرة الليبية الحضرية أن أهم مشكلة تواجه المرأة العاملة هي صعوبة التوفيق بين العمل خارج المنزل، والواجبات المنزلية ورعاية الأطفال (الأحمر، 1989: 49) لذا تواجه المرأة المعلمة صعوبة كبيرة في أداء أعمالها المنزلية بعد مجهود التدريس، وتلبية طلبات الأسرة، ونتيجة لهذه الأعباء التي تقوم بها تصاب بالإرهاق

الجسمي والنفسي، فالمؤثرات الثقافية عوامل التنشئة الاجتماعية والتنميط الحاد للأدوار طبقاً للجنس، جعلت العمل المنزلي جزءاً أساسياً من عمل النساء، وأن حجم إسهام الرجل ضئيل في الأعمال المنزلية حيث تصول دراسة زبيدة ابن عويشة (1987) أن الأزواج في الآسرة الغربية لا يقدمون مساعدة لزوجاتهم العاملات من الأعمال المنزلية، وأنهم يجدون في أدائها الإهانة وفي حالة أدائها وذلك عند الضرورة يجب أن يكون ذلك في مأمن من الأنظار وإلا أصبح مؤديها محالاً للسخرية، وأن أغلب النساء لا يتركن أزواجهن يقومون بها إلا إذا كن في أمس الحاجة إلى ذلك، وهذا في حالة استقلال الزوجين بمسكنهما عن الأهل، أما إذا جمعهم نفس السكن فلا يسهم الزوج بتاتاً في تلك الأعمال (بن عويشة، 1987: 383) بالإضافة إلى دور المرأة المعلمة ربة بيت دورها أماً وهو الدور الذي تأمل فيه معظم النساء، لأن التقدير الأعظم للمرأة الأم، والأمومة تستدعي بطبيعة الحال تغيرات مهمة في سلوك الأم بل إنها بمرور الزمن تتطلب أنواعاً عديدة من التوقعات المهمة، فالمتطلبات التي يفرضها هذا الدور تلقى على كاهلها مسؤوليات قد تؤدي إلى إصابتها بنوع من القلق والشعور بالانشغال الشديد (الخولي، 1989: 215) وفي هذه الحالة تكون المعلمة الأم مشتتة بين دورها أما وبين طموحاتها وتطلعاتها لأداء أدوارها التربوية التي تتطلبها مهنة التدريس، وتجد صعوبة للجمع بين الدورين وتشعر بأن تحقيق أحد الدورين معناه إعاقة الآخر وتعطل بذلك ما لديها من قدرات على النجاح والكفاءة وهذا يجعلها أقل ثقة في نفسها، ويجعلها تتمسك بالدور الأنثوي التقليدي المتمثل في القيام بدور إلام قبل أي شيء آخر.

صراع الأدوار:

أن دور المعلمة كما تحدده الثقافة الحديثة، وطبيعة العملية التربوية دور مختلط المعالم أو محصلة أدوار يصعب التوفيق بينها، فالمرأة المعلمة تقوم بأدوار عدة، فهي تؤدي أدوارها التقليدية في الأسرة زوجة أو ربة بيت كما تؤدي أدوارها التعليمية المتعددة المناطة بها داخل المؤسسة التعليمية وهي بذلك تعاني صراعاً في أدوارها، ولاشك أن صراع أدوار المرأة يعد أحد العناصر المؤثرة في قدرتها على العمل وفي مستوى إنتاجيتها وكفاءتها.

يعرف الدور بأنه "وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حد ما من قبل أولئك الذي يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين" (غيث، ب ت: 390).

ويعرف بأنه "عنصر في التفاعل الاجتماعي على أنه نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل" (غيث، ب ت: 390)

وعرفه لينتون بأنه "عبارة عن مجموعة التوقعات السلوكية المتعلقة بالفرد الشاغل المكانة محددة فعندما يقول الفرد الشاغل بتنفيذ تلك التوقعات فإنه يؤدي دوره" (غيث، ب ت: 472)، ولما كان الدور توقعات معينة يقابلها الفرد القائم بالدور كان الصراع أمر لابد منه.

ويشير مصطلح صراع الأدوار إلى "الموقف الذي يدرك فيه شاغل مركز معين أو لاعب دور بعينه أنه مواجه بتوقعات متباينة" (الساعاتي، 1985: 115)، وبمعنى آخر يعني "عدم الاتساق بين دورين وأكثر يتوقع أن يقوم بهما الفرد في وضع معين، وبذلك يتداخل أداء أحد الأدوار مع آخر أو يتصارع معه" (غيث، ب ت: 392) وفي الوقت نفسه يشير صراع الأدوار إلى "كمية الضغوط النفسية التي يتعرض لها الفرد في أدائه لأدواره وقد تصل هذه الضغوط إلى درجة التي تعوق الفرد عن أدائه لأدواره بشكل مقبول" (جغاجي، فاطمة، 1990: 25) ولما كانت المرأة المعلمة تقوم بأدوار عدة وهي أدوار متباينة في مطالبها ومتعارضة في التوقعات التي ينتظرها المشاركون في هذه الأدوار، الأمر الذي يؤدي إلى نشأة صراع بين هذه الأدوار، ويكون له انعكاسات على المعلمة نفسها وعلى مختلف الأطراف التي تتفاعل معها كالزوج والأبناء في محيط الأسرة وفي محيط مكان العمل بالمؤسسة التعليمية، وعلى أدائها المهني في التدريس وفقاً لنظرية الدور فالدور قائم على التفاعل والعلاقات بالآخرين، بذلك تعاني المرأة المعلمة ازدواجية في أدوارها التي من شأنها أن تؤدي بها إلى صراع نفسي، فهي مطالبة بحكم وظيفتها أن تكون كفوءة كي تواجه مسؤولية مهنه التدريس، وأن تؤدي أدوارها المتعددة بفاعلية باعتبارها العامل الرئيس الذي يتوقف عليه نجاح العملية التربوية في تحقيق أهدافها، وعليها عندما تعود للمنزل أن تمارس دورها التقليدي أماً وزوجة وربة بيت، فالصراع النفسي ينشأ حيث يتعرض الفرد لمواقف مختلفة التأثير يصبح غير قادر على التوفيق بينها فيشعر بالضيق والتوتر إزاء هذه القوى المتعارضة، حيث أكد بعض المهتمين أن الأدوار المتعددة التي تظهر توقعات في وقت واحد تخضع الفرد لصراع الأدوار وأكدوا أن هذه الحقيقة تظهر جلية عند المرأة أكثر من الرجل ذلك أن الرجل على الرغم من اضطلاعه بأدوار فرعية (زوج، أب، رب بيت، عامل) إلا أن بعض هذه الأدوار تكون بارزة وفي أوقات مختلفة ولا تشكل توقعات آنية لديه (كريم، 1989: 7) ومصدر صراع الأدوار الذي تعاني منه المرأة المعلمة هو أن

التغيرات التي حدثت في المجتمع وفي مجال العملية التربوية جاءت غير متوازية وبشكل سلبي على دورها بحيث أدى إلى زيادة أعبائها ومسؤولياتها وتعقيد أدوارها دون أن يرافق ذلك التغيير في المجالات التي توازن هذه الأعمال وتخفف منها، كذلك فإن دور الرجال مازال تقليدياً ولم يتغير بحيث يكون متوازناً ومتجانساً مع التغير الذي حدث في دور المرأة، فكل التغير الذي حدث في دور الرجل هو أنه أصبح يتقبل فكرة عمل المرأة ولكن بشرط إلا يحرمه عملها الامتيازات التقليدية التي يوفرها له مجتمعنا التقليدي.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات المحلية:

دراسة بوقعيقص، وتنتوش (2017) بعنوان: المرأة وسوق العمل في ليبيا واقع وتحديات تهدف إلى فهم واقع المرأة في سوق العمل الليبية واستعراض أهم التحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى معرفة المعوقات التي تعطل إسهامها بشكل فعال في سوق العمل، وقد أسفرت الدراسة على أن المرأة الليبية تعيش وضعاً سيئاً في سوق العمل كما بينت أن قطاع التعليم يشكل الاغالبية من النساء العاملات بنسبة تجاوزت (70%) من القوى العاملة النسائية أيضاً أشارت الدراسة إلى أن المنظومة الاجتماعية بعاداتها وتقاليدها بشكل عائق لعمل المرأة، فالواجبات الاجتماعية والعائلية تجعل من تحقيق التوازن بينها وبين العمل عائقاً بسبب الالتزامات العائلية والاجتماعية، كما أشارت إلى أن المرأة العاملة تعاني من عدم توفر بيئة مناسبة للعمل بسبب عدم توفر الخدمات اللازمة مثل دور الحضانة.

دراسة كازوز (2016) بعنوان: معوقات تمكين المرأة الاقتصادية والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا تهدف إلى معرفة واقع المرأة اقتصادياً بمدينة الجميل، كما تهدف إلى معرفة المعوقات التي تعترض عمل المرأة، وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي يتسم بالضعف والمحدودية، وأغلب النساء العاملات تتمركز في قطاع التعليم (مجال التدريس) وأشارت إلى أن اختيار المرأة لنوع وطبيعة العمل مبني على قيود اجتماعية، كما بينت أن الظروف العائلية والأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المرأة تعد اكبر عائقاً أمام عملها، وان نظرة الأسرة والمجتمع التقليدية لعمل المرأة الناتجة عن الثقافة السائدة بعدم أهمية عمل المرأة مقارنة بعمل الرجل، وعدم تقدير عملها وتحملها مسؤوليات وأعباء تنهك طاقاتها وتقلل من إنتاجيتها.

دراسة الاحيول والمسماري (2013) بعنوان: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية العاملة في القطاع غير رسمي وتهدف إلى معرفة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية العاملة في القطاع غير رسمي على عينة من النساء في مدينتي بنغازي والمرج مكونة من (53) مفردة وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المرأة الليبية العاملة تعاني تدنياً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي.

دراسة عتيق (2007) بعنوان: أوضاع المرأة العاملة بشعبية وادي الشاطئ، تهدف إلى معرفة أثر خروج المرأة إلى العمل على حياة الأسرة دراسة وصفية على عينة مكونة من (250) مفردة من النساء العاملات بوادي الشاطئ بسبها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أغلب النساء العاملات بمنطقة وادي الشاطئ يرتكزن في مجال التدريس بنسبة بلغت (56.8%) كما بينت أن أغلب أفراد العينة يؤكدن أن خروجهن للعمل كان له انعكاس على الحياة الأسرية والاجتماعية.

ثانياً: الدراسات العربية:

دراسة بن ناج (2020) بعنوان: انعكاسات الظروف الاجتماعية على أداء المرأة العاملة تهدف إلى معرفة انعكاسات الظروف الاجتماعية على أداء المرأة العاملة على عينة مكونة من (35) مفردة، وأهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن الظروف الاجتماعية من تعدد الأدوار وكثرة الواجبات وتنوع المسؤوليات، والعادات والتقليد والمشاكل الأسرية وساعات العمل الطويلة وتربية الأطفال كان لها انعكاس واثر على أداء المرأة العاملة والحد من إنتاجيتها.

دراسة خولة (2013) بعنوان: مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي، تهدف إلى معرفة أهم المشكلات التي تؤثر إلى الأداء الوظيفي، تهدف إلى معرفة أهم المشكلات التي تؤثر على أداء المرأة العاملة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج منها أن المشاكل الاجتماعية تؤثر على الأداء الوظيفي للمرأة العاملة، وأنها تعاني ظروف اجتماعية واقتصادية وفيزيقية سيئة تنعكس على أدائها الوظيفي.

دراسة عبدالقادر (1995) بعنوان: اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة تهدف إلى معرفة واقع المرأة العاملة في السعودية، كما تهدف إلى معرفة أهم المجالات المناسبة لعمل المرأة على عينة مكونة (410) طالبة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم المجالات المناسبة للعمل هو مجال التدريس.

استنتاجات الدراسة:

انطلاقاً من الهدف العام لهذه الدراسة وهو معرفة مدى انعكاس الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في مجال التدريس على أدائها في العمل توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة يمكن تلخيصها في الآتي.

توصلت الدراسة إلى أن أغلب النساء العاملات تتمركز في قطاع التعليم (مجال التدريس) وأن اختيار المرأة لنوع وطبيعة العمل مبني على قيود اجتماعية وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من (بوقعيقص، 2017) و(كازوز، 2016) ودراسة (عتيق، 2007).

كما تبين من خلال الدراسة التحليلية أن الوضع الاجتماعي للمرأة تأثر إلى حد كبير بما مر به من مراحل تاريخية، فالوضع الذي تعيشه المرأة اليوم ما هو إلا إنتاج لتراكمات ثقافية لا ترجع إلى فترة معينة، وإنما أسهمت فيها جميع مراحل التطور التاريخي التي مر بها المجتمع، لذا عندما نتحدث عن قدرة المرأة وأدائها في العمل يجب وضعه في سياقه التاريخي الذي كان له تأثير على سلوكها وعلى مقدار إسهامها وكفاءتها في ميادين العمل، والوعي بالعوائق التاريخية التي حالت دون قيام المرأة بدورها ومشاركتها بشكل فعال في ميادين العمل، حيث تبين من خلال العرض التاريخي لوضع المرأة أنها مرت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية أسهمت في تشكيل بنية ثقافية اتخذت موقفاً محدداً من المرأة، فوضع المرأة هو وليد مراحل من الاضطهاد المتراكم بمظاهره المتعددة فالبيئة التي يسيطر عليها الاستعمار الأجنبي تعمل على ترسيخ سلبيات المجتمع فيها ويركز على الجوانب الثقافية التي لا يزال تأثيرها يطبع الواقع الاجتماعي بطابع التخلف والتبعية هذا كله ينتهي بنا إلى إدراك السبب في أن المرأة قد بقيت هذه المراحل في حالة من السلبية الكاملة كان من نتيجتها طمس شخصيتها وتعطيل إمكانياتها وفاعلياتها.

أيضاً لما كان أداء الفرد وكفاءته في العمل يتأثر سواء بالسلب أو الإيجاب بالعديد من العوامل منها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الفرد وأيضاً العلاقات الأسرية والاجتماعية فقد تبين من خلال تحليل المعطيات المتاحة أن التنشئة الاجتماعية والقيم التي تغرس في المرأة عن العمل لا تنمي فيها الطموحات المهنية والعلمية بل تحد من أدائها وحبها للاطلاع والمبادرة، كما تضعف فيها روح العمل وأخلاقياته وتجعل منها شخصية سلبية، والمعلمة من الطبيعي لا تشذ عن ذلك إذ إنها تتأثر بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية التي تلقتها داخل الأسرة سيكون لها تأثير على أدائها وكفاءتها في مهنة التدريس، والمعلمة بحكم وظيفتها لابد أن تجمع بين صفات شخصية أساسية وقدرات علمية ومهارات مهنية، فتتصف بحسن الفهم وسلامة التفكير والممارسة الفكرية والرغبة في البحث والقدرة عليه، ولابد أن تتصف بقدرتها على العمل في جماعات وفهم ديناميتها والشعور بالمسؤولية، والقدرة على التأثير في الآخرين، والثقة بالنفس والآخرين وكل هذه الصفات مطلوبة في المعلمة باعتبارها عاملاً مؤثراً في المتعلمين، ومن ثم فإن التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الأنثى تجعل منها معلمة قلما تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية تتطلبها مهنه التدريس.

كما تبين أنه بالرغم من التطور الذي لاقاه عمل المرأة واعتراف المجتمع بأهمية مشاركتها في النشاط الاقتصادي، إلا أن التغير الذي طرأ على العلاقات الأسرية لم يواكب هذه التطورات لهذا نجد المرأة العاملة تكون مثقله بالالتزامات العائلية والواجبات الأسرية والاجتماعية إلى جانب افتقارها إلى الخدمات المساعدة التي يمكن أن تخفف عنها الأعباء تجاه البيت ورعاية الأطفال لاسيما فترة بقائها بالعمل هذه الظروف جعلت معظم النساء يرغبن العمل بمهنة التدريس بحيث أصبحت تنظر إلى العمل من زاوية أنه ملائم، فالعمل بمجال التدريس يتمتع بمميزات تمنح المرأة الوسيلة في تنظيم أداء واجباتها تجاه أعمال البيت والأسرة من حيث ساعات دوام عمل غير طويلة، وتوقيت حضور وانصراف مرنة ومن ثم لا تنظر إلى العمل من زاوية الكفاءة والإنتاج. واتضح أيضاً أن ثمة معوقات اجتماعية مازالت تحول دون أداء المرأة المعلمة لدورها بكفاءة فرواسب تنشئتها الاجتماعية لا تنمي فيها الطموحات العلمية والعملية، وتعد الكفاءة سمة سلبية وترى العمل شيء ثانوياً في حياتها، فالمرأة مهما كانت درجة وعيها وثقافتها تضع أسرتها وبيتها وأطفالها في المرتبة الأولى قبل أي شيء آخر، ووفق هذه المعطيات يمكن القول أنه رغم التغير النسبي الذي طرأ على الأوضاع الاجتماعية للمرأة إلا أن واقعها الاجتماعي ما يزال مثقل بالقيم والمفاهيم الاجتماعية الموروثة التي يكون انعكاسها حتماً على سلوكها ومن ثم على أدائها في العمل حيث ينظر إلى المعلم بأنه العنصر الأساسي في الموقف التعليمي، والموقف التعليمي ليس بالأمر المهين، بل هو موقف معقد تتداخل فيه عدة معطيات

تترك كل منها تأثيراتها على النتيجة النهائية للعملية التعليمية، مثل شخصية المعلم نفسه، والمنهج الدراسي، وطرق التدريس، والإمكانيات المادية بالمؤسسة، وظروف العمل، وشخصية المتعلم، وموقف كهذا تتداخل وتتشابك مكوناته بدرجة عالية من التعقيد يحتاج إلى فرد مؤهل ومعد إعداداً يمكنه من القيام بهذه العملية بكفاءة وفاعلية.

التوصيات:

نظراً لما يشهده المجتمع الليبي من أزمات على جميع الأصعدة ومن أهمها أزمة تدني المنظومة التعليمية، حيث أكد أغلب الخبراء والمهتمين أن التعليم في ليبيا يواجه مجموعة من الأزمات تعوقه من تحقيق أهدافه، ويرون في حال استمرار الوضع التعليمي الحالي ومخرجاته سيفقد المجتمع أحد أهم الركائز في التقدم والتطور عليه نوصي بإعادة النظر في دور المعلم الذي يعد الركيزة الأساسي في العملية التعليمية.

أيضاً من بين ما أسفرت عليه نتائج الدراسة التحليلية أن أغلب المعطيات تؤكد على أن هناك انعكاس وأثر يخلفه الوضع الاجتماعي للمرأة المعلمة على أدائها في العمل التدريسي لذا نوصي بتحقيق التوازن في توظيف النساء بحيث لا يتم المبالغة في تأنيث قطاع التعليم، والعمل على خلق فرص عمل جديدة مناسبة لعمل المرأة.

نوصي بإسهام وسائل الإعلام المختلفة في إبراز الدور الذي تؤديه المرأة المعلمة في العملية التربوية، كذلك الإسهام في تغيير النظرة التقليدية لعمل المرأة باعتباره قيمة في حد ذاته وليس وسيلة للكسب المادي السهل.

نوصي بتطوير المناهج الدراسية بما يساعد على تبني اتجاهات إيجابية عند الذكور نحو التعاون والمشاركة الفاعلة في المهام الأسرية حتى لا تلقى جميع الأعباء على كاهل المرأة العاملة.

أيضاً بما أن النساء العاملات في مجال التدريس يشكلن نسب عالية عليه نوصي بتطوير ظروف العمل، بحيث تتحول مواقع العمل إلى بيئات محفزة، كما يجب توفير الخدمات المساعدة لها من أجل تيسير الجمع بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها في التدريس، وذلك بالتوسع في إنشاء دور الحضانة.

وأخيراً توصي الباحثة بإجراء دراسات مماثلة تتجاوز الحدود التي اقتصرت عندها الدراسة الحالية.

المراجع

أولاً: الكتب:

- بركات، حليم (1982)، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بن موسى، تيسير (1988)، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب.
- بوقعيقص، هالة و محمد نتوش (2017)، مكتب ليبيا ومركز حور للدراسات والتنمية، نشر فريد ريتش ابيرت.
- جغاجي، فاطمة أحمد (1990)، في الصحة النفسية المرونة، التصلب للعاملات وغير العاملات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حسن، راوية محمد (1999)، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- خليل، أحمد خليل (1982)، المرأة العربية وقضايا التغير، دار الطليعة، بيروت.
- زهري، زينب محمد (1988)، المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- عرابي، عبدالقادر وعبدالله الهمالي (1988)، المرأة العربية والمشاركة السياسية دراسة ميدانية حول تغير الاتجاهات السياسية للمرأة العربية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- غيث، محمد عاطف (ب ت)، قاموس علم الاجتماع، كلية الآداب الإسكندرية.
- قاسم أمين (1941)، تحرير المرأة، ط 2.
- الخماس، سلوى (1981)، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة بيروت.
- الخولي، سناء (1979)، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية القاهرة.

ثانياً: الدوريات:

- الأحمر، أحمد سالم (1989)، الأسرة الليبية الحضرية تركيبتها ووظائفها ومشكلاتها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (1) يناير.

- الاحيول، عوض عبدالرحمن وسلطنه المسماري (2013)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية العاملة في القطاع غير رسمي، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد (38).

- بشير، فاطمة عثمان (1991)، وضع المرأة العربية بين السلبية والأخلاق وكيفية الخروج، مجلة الثقافة العربية، العدد (1)، السنة (17).

- التقرير النهائي للتعداد السكاني (2006).

- الساعاتي، سامية (1975)، دور المرأة في المجتمع العربي الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (12)، العدد (1) يناير.

- سليمان، عتيق على (2007)، أوضاع المرأة العاملة بشعبية وادي الشاطئ، مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، المجلد (6)، العدد (2).

- الشؤون الاجتماعية والثقافية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (1981)، المرأة العربية في حقول التعليم والعمل والوحدة، مجلة شؤون عربية، العدد (5) يوليو.

- الطيبي، عايدة (1976)، الحدائق الغناء في أخباء النساء، مجلة كلية التربية، العدد(5).

- عبدالقادر، على عبدالعزيز (1995)، اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، مجلد (23)، الكويت.

- عرابي، عبدالقادر (1990)، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (136) يوليو.

- عسكر، على وأحمد عباس (1988)، مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (16)، العدد (4)، الكويت.

- على، سهير لطفي (1981)، دراسة سوسيولوجية لدور المرأة في عملية التنمية المجتمعية في العالم العربي النامي، مجلة شؤون عربية، العدد (5).

- عمار، حامد (1983)، مداخل التخطيط الاجتماعي لتنمية المرأة في الريف العربي، مجلة شؤون عربية، عدد (26).

- فرحات، محمد حلوب (1989)، دور الأساليب التربوية في إعداد شخصية المرأة قبل الإسلام، بحيث مقدم إلى ندوة المرأة في المجتمع العربي، بنغازي، جامعة قاريونس.

- القاضي، وائل أمين (1990)، واقع التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية وأثر ذلك على تكوين شخصية الطفل، مجلة الثقافة العربية، العدد (7) يوليو.

- المشهراني، فهمية كريم (1989)، أثر التصنيع على أدوار المرأة، بحث مقدم إلى ندوة المرأة في المجتمع العربي، جامعة قاريونس، بنغازي.

- مصطفى، تركي (1986)، الخوف من النجاح عند الذكور والإناث في موقف محايد ومنافسة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (14) العدد (4)، الكويت.

- مصلحة الإحصاء والتعداد واستقصاء القوى العاملة الليبي (2012).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- خوله، نسرين (2015)، مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، ماجستير غير منشورة.

- شبيك، سعاد فرج (1999)، علاقة بعض العوامل الاجتماعي بمستوى كفاءة المعلمة بمرحلة التعليم الأساسي بنغازي، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة قاريونس.

- ابن عويشعه، زبيدة (1987)، أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الجزائر.

- بن ناج، زينب (2020)، انعكاس الظروف الاجتماعية على أداء المرأة العاملة، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية جامعة أحمد دراية.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

تقرير التنافسية العالمية (2020).

ليبيا خارج التصنيف الدولي لجودة التعليم، الأسباب محل جدل في WWW.indepndontarabla.com

qalamedu.ory>topic